الملتقى الوطني الأول: متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر

تنظيم جامعة مصطفى اسطمبولي ــ معسكر ــ

يوم 20 جوان 2024

عنوان المداخلة:

الصيرفة الخضراء أداة لدعم الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة

دولة الإمارات ــ أنموذجا ــ

إعداد: د. عابد صونية*

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بالاقتصاد الأخضر ومتطلبات تحقيقه، وإبراز الدور الفعال للبنوك في دعمه وتجسيده، وقد اعتمدنا في إعداده على المنهجين الوصفي والتحليلي، إلى جانب دراسة حالة تمثلت في دولة الإمارات العربية المتحدة الرائدة عالميا في مجال الصيرفة الخضراء.

وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمهما: أن للبنوك دورا بارزا في دعم الاقتصاد الأخضر بشكل مباشر عن طريق الاستثمار في المشاريع الخضراء وإصدار الصكوك الخضراء، أو غير مباشر عن طريق توجيه المستثمرين نحو المشاريع الصديقة للبيئة، كما يساعد التحول الرقمي للبنوك في تقليل المخاطر البيئية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر ، البنوك الرقمية ، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر.

Abstract:

This research paper aims to introduce the green economy and the requirements of its achievement, and highlight the effective role of banks in its support and embodiment, and we have relied on its preparation on descriptive and analytical approaches, as well as a case study represented in the .United Arab Emirates leading globally in the field of green banking

The research has reached a number of results, the most important of which is that banks have a prominent role in supporting the green economy directly by investing in green projects and issuing green bonds, or indirectly by directing investors towards environmentally friendly projects, also digital banks helps reduce environmental risks

Keywords: Sustainable Development, Green Economy, Digital Banks, United Arab Emirates, .Algeria

*) أستاذ محاضر أ ـ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة:

يعد النشاط الإنتاجي والصناعي غير المسؤول أحد أهم أساب التلوث والتدهور البيئي في العالم، لما يفرزه من مخاطر جسيمة على مكونات البيئة ككل، سواء تعلق الأمر بالتلوث أو استتراف الموارد.

وتعتبر المؤسسات المالية وعلى رأسها البنوك، أحد أهم مصادر التمويل، مما يجعلها جهاز فعال في توجيه وإدارة دفة المشاريع الاستثمارية نحو المجالات الصديقة للبيئة أو ما يسمى بالاستثمارات الخضراء. إلى جانب ما أصبحت تمارسه البنوك اليوم من خدمات مصرفية خاصة الرقمية منها والتي تمس غالب أفراد المجتمع، وهذا ا يعطيها شمولية التأثير وهو بدوره يساعد في تعزيز نشر مبادئ المسؤولية البيئية وسط مختلف فئات المجتمع.

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تبيين أهمية الصيرفة الخضراء في دعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة ، من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

كيف تساهم الصيرفة الخضراء في دعم الاقتصاد الأخضر؟ وما تأثير ذلك على التنمية المستدامة؟

وتكمن أهمية الدراسة من كونها تعالج أحد أهم مسعى تسعى إليه كل الدول والمنظمات وهي التنمية المستدامة، والتي لا تتحقق إلا في ظل اقتصاد مسؤول بيئيا واجتماعيا، وهو ما يعرف بالاقتصاد الأخضر.

ونهدف من خلال هذا البحث إبراز الدور المهم التي تمارسه البنوك من خلال منتجاتها الخدمية والتمويلية المسؤولة بيئيا ومجتمعيا، في دعم مبادئ وأسس الاقتصاد الأخضر وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

وللوصول إلى إجابة عن إشكالية البحث، وتحقيق أهدافه، تم تقسيم الورقة البحثية على النحو التالي:

المحور الأول: الأبعاد النظرية للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

أولا/ التنمية المستدامة: النشأة والماهية

ثانيا: أساسيات حول الاقتصاد الأخضر

المحور الثاني: الصيرفة الخضراء وعلاقتها بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

أولا: ماهية الصيرفة الخضراء ومنتجاتها

ثانيا: نموذج عن الصيرفة الخضراء ـــ تجربة الإمارات

المحور الأول: الأبعاد النظرية للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

سنحاول في هذه الجزئية من البحث التعريف بمفرداته الأساسية وهما التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

أولا/ التنمية المستدامة: النشأة والماهية

مفهوم التنمية المستدامة وتطورها: تزايد الاهتمام بموضوع التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الاهتمام مركزا حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المتخلفة لتواكب الدول الصناعية، ومع الفكر الاقتصادي السائد آنذاك (بين 1950 و1960)، فقد كان الاهتمام منصبا فقط على النمو الاقتصادي والاجتماعي والذي يتحقق من خلال زيادة كمية الادخار والاستثمار.[1] إلا أن هذا الاهتمام المتزايد بالتنمية والسعي وراء الرفاهية، كان له تأثيرات سلبية على البيئة ونتج عنه مخاطر كبيرة تمثلت أساسا في التلوث واستنزاف الموارد، وتهديد التوازن الإيكولوجي. وهو ما دفع إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية من خلال تبني البعد البيئي.

في مطلع السبعينيات، برز مصطلح "التنمية المستدامة" أول مرة على المستوى الدولي عام 1972، في مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية، ثم حدد له تعريفا في "تقرير برونتلاند" عام 1987، حيث جاء فيه: **"التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"** وهذا التعريف يعتبر الأشهر والأكثر دلالة واختصارا حتى وقتنا الحالي. وفي عام 1992 تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية " قمة الأرض"، والذي يعرف بمؤتمر ريو، حضره رؤساء 180 دولة و2500 منظمة غير حكومية، وفيه تم تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي واسع. ومع مرور الوقت توالت المؤتمرات والقمم العالمية لتحديد أبعاد وأهداف التنمية المستدامة، وبات جليا أن التحدي العالمي للاستدامة يكمن في الترابط المعقد للتنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية[2].

ـــ **أهداف التنمية المستدامة:** اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية ، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030، وهي في مجموعها سبعة عشر 17 هدفا تمس بشكل أساسي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتمثل هذه الأهداف في[3] :

[1]) محمد فتحي عبد الغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة ، 2020، ص 414

[2]) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة ، من الموقع :

1. القضاء على الفقر
2. الأمن الغذائي
3. التعليم الجيد
4. المياه النظيفة والنظافة الصحية
5. المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
6. المياه النظيفة والنظافة الصحية
7. الطاقة
8. النمو الاقتصادي
9. البنية الأساسية
10. الحد من أوجه عدم المساواة
11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة
12. الإنتاج والاستهلاك المستدام
13. العمل المناخي
14. المحيطات
15. التنوع البيولوجي والتصحر
16. السلام والعدالة
17. الشراكات

ثانيا/ أساسيات حول الاقتصاد الأخضر

يعد مصطلح الاقتصاد الأخضر من المصطلحات الحديثة نسبيا، ولهذا يبدوا من المناسب أولا قبل التطرق إلى مبادئه وآليات تطبيقه وأهميته، التعرف أولا على نشأته ومفهومه.

1ـــ نشأة ومفهوم الاقتصاد الأخضر

تذكر المراجع أن أول ظهور لمصطلح " الاقتصاد الأخضر" كان عام 1989 في أحد البحوث المعدة من جانب مركز لندن للاقتصاد البيئي، والذي ربط بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من خلال السياسات المالية والاقتصادية، إلا أن هذا المفهوم لم يحظى بالاهتمام الدولي إلا عقب الأزمة المالية العالمية 2008، وما نتج عنها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية نتيجة فقد العديد من الأفراد وظائفهم، إلى جانب أزمة الغذاء العالمي سنتي 2009/2008 الناتجة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتعرض حوالي مليار شخص لخطر الجوع وسوء التغذية، ناهيك أيضا عن أزمة المناخ[1].

وقد تعدد تعاريف الاقتصاد الأخضر، فقد عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية.

---

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/، اطلع عليه بتاريخ : 6 جوان

[1]) خالد هاشم عبد الحميد، الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 36، ع 2، 2022، ص 405

ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد، كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية"[1]

و يعرفه البنك الدولي بأنه "الاقتصاد الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحد من أثر تلوث الهواء والآثار البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية ولا بد أن يكون النمو شاملا"

وفي تعريف آخر: " هو رؤية بديلة للنمو والتنمية عبر توليد النمو والتحسينات في حياة الأفراد على الكوكب بطرق تتفق مع التنمية المستدامة"[2]

ولا تختلف هذه التعاريف عن بعضها البعض إلا في البناء والتركيب، أما من حيث المدلول، فكلها تصب في نفس المصب، وتتفق على أن الاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد التي تتم فيه الممارسات والأنشطة الاقتصادية مع مراعاة سلامة البيئة ومكوناتها بتجنب كل ما يضر بها.

2ـــ أهمية وفوائد تبني الاقتصاد الأخضر :

في ظل تزايد المخاطر البيئية وارتفاع الأصوات المناهضة للتلوث والإضرار بالبيئة، ومع بداية ظهور نتائج هذه الأضرار خاصة على الصحة والمناخ وأسعار المنتجات الغذائية وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي، يتزايد الاهتمام بالاقتصاد الأخضر والحث على تبني مبادئه. للاستفادة من مزاياه وفوائده العديدة.

وقد أكد مؤتمر ريو 20+ على أن الاقتصاد الأخضر من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة، ويهدف أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي[3]

وهذا يعني أن أهمية الاقتصاد الأخضر تظهر جليا في ثلاثة مستويات[4]:

---

[1]) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر :مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر - مرجع لواضعي السياسات ، 2011 ، من الموقع : www.unep.org/greeneconomy،

[2]) محمد فرحات، العمود الفقري للاستدامة...ماذا تعرف عن الاقتصاد الأخضر، نشر بتاريخ: 2022/1/16، من الموقع: https://al-ain.com/article/backbone-sustainability-green-economy، اطلع عليه : 2024/6/10

[3]) خالد هاشم عبد الحميد، مرجع سابق، ص 416

[4]) قرفي مروة، طباييية رمزي، الصيرفة الخضراء كتوجه حديث لدعم الانتقال نحو الانتقال الأخضر، بنغلاديش أنموذجا، مجلة الإبداع، المجلد 14 ، العدد 1، 2024، ص 93

- **على المستوى البيئي** فالاقتصاد الأخضر يسهم في مواجهة التحديات البيئية: وذلك من خلال خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، تقليص حجم النفايات وإدارتها بشكل أفضل، حماية التنوع البيولوجي، ووقف استتراف الغابات والثروة السمكية
- **على المستوى الاجتماعي**: حيث سهم في تخفيف حدة الفقر، من خلال الإدارة الحكيمة والعادلة للموارد الطبيعية، وخلق مناصب عمل جديدة خاصة في القطاع الزراعي والطاقة النظيفة والنقل...
- **على المستوى الاقتصادي**: الاقتصاد الأخضر يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، حيث يتوقع أن تؤدي الاستثمارات الخضراء إلى تسارع عجلة النمو الاقتصادي العالمي خاصة على المدى الطويل لتفوق نسبة النمو التي تنتج عن الاستثمارات التقليدية

والشكل البياني التالي يمكن أن يلخص أهم فوائد الاقتصاد الأخضر:

المصدر: أحمد سلطان ، الاقتصاد الأخضر: المفهوم والتحديات وإلى أين وصلت الدولة المصرية في هذا الملف، المرصد المصري، نشر بتاريخ 24 /2022/3، من الموقع: https://marsad.ecss.com.eg/68549/، اطلع عليه: 2024/6/10

3ـــ مبادئ الاقتصاد الأخضر ومتطلبات تحقيقه: تتقاطع كثير من مبادئ الاقتصاد الأخضر مع مبادئ التنمية المستدامة، باعتبار أن الهدف واحد والمسار واحد، ويمكن أن نلخص أهم المبادئ التي يلتزم بها النشاط الاقتصادي الأخضر فيما يلي[1]:

- **مبدأ الحوكمة الرشيدة:** يسترشد بمؤسسات متكاملة وخاضعة للمساءلة
- **مبدأ حدود الكوكب:** يحمي الاقتصاد الأخضر الطبيعية ويجددها بالاستثمار فيها
- **مبدأ الكفاءة والكفاية:** الاقتصاد الأخضر يدعم الإنتاج المستدام والاستهلاك الرشيد
- **مبدأ العدالة** : يعزز المساواة داخل الأجيال وفيما بينها
- **مبدأ الرفاهية** : يمكن الاقتصاد الأخضر جميع أفراد المجتمع من خلق الرفاه والتمتع به

أما عن **متطلبات تحقيقه،** فقد حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة جملة من الضروريات منها ما يجب تحقيقه على المستوى المحلى، وأخرى على مستوى الدولي، وهي[2]:

- على المستوى المحلي: تغيير السياسات المالية، وتقليل الدعم المضر بالبيئة وإصلاحه، واستخدام أدوات جديدة مبنية على السوق، وتوجيه الاستثمارات العامة لقطاعات خضراء هامة، وتخضير المشتريات العامة ، وتحسين القواعد واللوائح البيئية بالإضافة إلى سبل تطبيقها.
- وعلى المستوى الدولي: تحسين تدفق التجارة والمعونات ، وتعزيز قدر أكبر من التعاون الدولي

4ـــ آلية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

يمكن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من خلال مسارين: [3]

المسار الأول: ويركز على إطلاق المشاريع الخضراء من خلال إقامة مشاريع جديدة للتنمية الاقتصادية تركز على البعد البيئي والاجتماعي، ويسمح هذا المسار بـــ:

- إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي
- خلق وظائف جديدة
- إيجاد مصادر جديدة للدخل

[1]) محمد فرحات، مرجع سابق.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر ، مرجع سابق

[3] خالد هاشم عبد الحميد، مرجع سابق، ص 410

- تشغيل الشباب في قطاعات جديدة
- تشجيع الابتكار في مجال الأنشطة الصديقة للبيئة والخالية من الكربون

المسار الثاني: إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية القائمة إلى أنشطة خضراء، وهذا يسمح بتحقيق المنافع التالي:

- الحد من انبعاثات الكربون
- تحسين قطاع النقل
- تخفيض حدة ندرة المياه
- تحسين الأمن الغذائي
- تنمية المناطق الريفية وزيادة الدخل
- الحد من تدهور الأراضي والتصحر

المحور الثاني: الصيرفة الخضراء وعلاقتها بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

تعتبر الصيرفة الخضراء والتي تعرف أيضا بالصيرفة المستدامة والصيرفة الأخلاقية من أهم أدوات الاقتصاد الأخضر، وقد نالت كثيرا من الاهتمام في السنوات الأخيرة لما تؤديه من دور كبير في تخضير الاقتصاد وإرساء أسس التنمية المستدامة.

أولا: ماهية الصيرفة الخضراء ومنتجاتها

يعرفها البنك المركزي المصري بأنها: " تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة وتخفيض البصمة الكربونية في الأنشطة المصرفية، والهدف منها هو حماية البيئة لصالح الأجيال المستقبلية، ....حيث أن الصيرفة الخضراء تشبه العمل المصرفي العادي ولكن مع مراعاة العوامل الاجتماعية والبيئية لحماية البيئة.."[1]

وعليه فإن المصرف الأخضر يشبه المصرف العادي في نشاطه وممارساته لكنه يأخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراته التمويلية والخدمية آثارها على البيئة والمجتمع، إلى جانب استحداثه وانفراده بمنتجات خضراء قد تكون قليلة العائد من الناحية الاقتصادية لكنها ذات أثر إيجابي على المحيط.

[1]) البنك المركزي المصري، الصيرفة الخضراء، ص 2، من الموقع:
https://training.ebi.gov.eg/literacy.الصيرافة الخضراء – اللغة العربية/pdf

وفيما يتعلق بهيكل المصارف الخضراء، يمكن أن يكون المصرف الأخضر قائما بذاته ككيان شبه مستقل، ويسمح هذا الهيكل بأعلى درجات المرونة والاستقلالية، أو أن يقام داخل هيئة مالية حكومية، أو أن يكون مدمج في مصرف آخر، كشركة تابعة أو فرع منه.

2ـــ أهمية الصيرفة الخضراء : تحقق الصيرفة الخضراء العديد من المزايا للعملاء وللمصرف نفسه وللبيئة: [1]

1) **للعملاء:** الممارسات المصرفية الخضراء بسيطة وفعالة من حيث التكلفة والوقت، فلا يحتاج العميل إلى الذهاب للمصرف لإجراء المعاملات المصرفية، بل يمكنه أن يلبي احتياجاته المالية من أي مكان كان.
2) **للمصرف:** يمكن للصيرفة الخضراء أن تقلل من الحاجة إلى فروع باهظة الثمن للبنوك، وهذا بدوره يقلل التكاليف ويزيد من سرع الخدمة، ويوسع نطاق البنك في السوق، ويحسن خدمة العملاء بشكل عام.
1) **للبيئة:** يؤدي سلوك الممارسات المصرفية الخضراء إلى تقليل الانبعاثات الكربونية، واقتصاد الأوراق والوقود والطاقة

3ـــ منتجات الصيرفة الخضراء: تتيح الصيرفة الخضراء عدة منتجات منها خدمية وأخرى تمويلية (التمويل الأخضر)

3ـــ 1ـــ الخدمات المصرفية الخضراء: تقدم البنوك العديد من المنتجات والخدمات المصرفية التي تعتبر بالأساليب العادية ذات مخاطر بيئية عالية بسبب الانبعاثات الكربونية، ناهيك عن الاستخدام المفرط للأوراق والكهرباء والوقود، مما يعرض البيئة لمخاطر التلوث واستنزاف الموارد.

ويمكن للبنوك الخضراء أن تكون صديقة للبيئة إذا ما التزمت بتقديم المنتجات الخدمية بطريقة آمنة وصحية للبيئة وللإنسان، ويتحقق ذلك من خلال:

- استخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة
- تقليل استخدام الأوراق، وتعويضها بالمعاملات الرقمية كالخدمات المصرفية عبر الانترنيت والرسائل القصيرة، وهذا يسهم في الحفاظ على الثروة الغابية
- اعتماد وسائل الدفع الالكترونية، وأجهز الصراف الآلي للتخفيف من الانتقال إلى البنوك وهذا يسمح بتخفيض استهلاك الوقود والازدحام المروري وتلوث الهواء.

من جهة أخرى، استحدثت البنوك الخضراء لغرض دعم الاقتصاد الأخضر جملة من الخدمات المصرفية الخضراء، منها:

[1]) نفس المرجع السابق ، ص 11

الودائع الخضراء: حيث تقدم البنوك امتيازات مالية وعينية للحسابات التي يتبع أصحابها بعض الإجراءات الصديقة للبيئة كتلقي كشف الحساب الكترونيا أو دفع الفواتير عبر الانترنيت أو استخدام بطاقات السحب الآلي

بطاقات الائتمان الخضراء: حيث باستخدامها تتبرع البنوك بأموال لمنظمات غير ربحية صديقة للبيئة، وهو ما يحفز العملاء على استخدامها في مشترياتهم خاصة ذات المبالغ المرتفعة.

الخدمات المصرفية الالكترونية: وهي الخدمات التي تتم باستخدام الهاتف أو الرسائل القصيرة أو الانترنيت وأجهزة الصراف الآلي، وهذه الخدمات صديقة للبيئة لكونها تقلل من استخدام الأوراق والانتقال واستهلاك الوقود والذي ينجم عنه انبعاث الغازات الدفيئة [1]

تقديم المشورة الصديقة للبيئة: يمكن للبنوك الخضراء من خلال دورها كمستشار ائتماني أن ترفع درجة الوعي لدى رجال الأعمال حول المسؤولية البيئية والاجتماعية.

3ـــ2ـــ التمويل الأخضر: تعد البنوك المصدر الرئيس والمهم لتمويل المشاريع الاستثمارية، وهذا يجعلها أداة مهمة في توجيه الاستثمارات نحو المشروعات الصديقة للبيئة، وهو ما يعرف بالتمويل الأخضر.

يعرف صندوق النقد العربي التمويل الأخضر بأنه " تمويل للمشروعات التي تساهم في تخفيض الانبعاثات والاستخدام الأمثل للموارد البيئية والتخفيف من آثار تغير المناخ من خلال توجيه المصارف ومؤسسات التمويل نحو الإقراض الأكثر مراعاة للبيئة "[2]

ويتم تجسيد التمويل المصرفي الأخضر من خلال عدة مسارات، منها:

- إعطاء الأولوية في منح التمويل للمشاريع الخضراء وهو ما قد يشكل دافعا للمستثمرين في التوجه للاستثمارات الخضراء
- توفير المساعدات المالية للمنظمات الغير ربحية الصديقة للبيئة ومنظمات مكافحة التلوث
- تمويل البحث العلمي في مجال الابتكار والاستدامة ، وتحويل النفايات
- استثمار أموال البنك في المشاريع الخضراء كمشاريع الزراعة المستدامة، والبناء الأخضر، ومشاريع التكنولوجية الخضراء ومشاريع الطاقة المتجددة
- إصدار الأوراق المالية الخضراء: كالسندات الخضراء والصكوك الخضراء والرهون العقارية الخضراء

[1]) البنك المركزي المصري، مرجع سابق

[2]) أيمن صالح، التمويل الأخضر ، سلسلة كتيبات تعريفية ، العدد 36، صندوق النقد العربي، 2022، ص 9

4ـــ **الاستثمارات الخضراء:** ومن بين الاستثمارات التي يمكن للبنوك الخضراء توجيه مواردها المالية إليها: [1]

- **مشاريع الطاقات المتجددة:** كالطاقة الشمسية ، طاقة الرياح، الطاقة المائية، الطاقة الحرارية الجوفية، طاقة الكتلة الحرارية المستمدة من المواد العضوية والنفايات، وطاقة المحيطات
- **مشاريع وسائل النقل المستدام:** والتي تعتمد على الطاقة المتجددة كالمركبات الكهربائية، أو الوقود المنخفض الكربون، ووسائل النقل غير الميكانيكي كالدراجات الهوائية، والقوارب في القنوات المائية..
- **مشاريع الزراعة المستدامة الخضراء:** وتشمل زراعة أصناف النباتات المقاومة للأمراض والحشرات، وذات الاستهلاك المنخفض للمياه، والاعتماد على الأسمدة الطبيعية ونظام التناوب في المزروعات للحفاظ على مكونات التربة، واستصلاح الأراضي، واستخدام البذور الطبيعية غير المهجنة.
- **مشاريع التكنولوجيا الخضراء Greentech:** أو التكنولوجيا البيئية وهي التي تطبق العلوم والهندسة والابتكار لإنشاء منتجات أو خدمات أو عمليات أو أنظمة صديقة للبيئة أو موفرة للطاقة والتي تستغل في مختلف القطاعات كقطاع النقل والطاقة والزراعة والتصنيع وإدارة النفايات ...
- **مشاريع البناء الأخضر:** التي تعتمد على مواد بناء اقتصادية وغير مضرة بالبيئة كاستخدام بدائل الخشب لتقليل قطع الأشجار، وتقنيات الاقتصاد في المياه، وأن تكون ذات تصميمات معمارية ملائمة لاستغلال الطاقة المتجددة كالإضاءة بأشعة الشمس نهارا وبالطاقة الشمسية ليلا، ويدخل في هذا الباب أيضا إنشاء المدن الذكية التي تستخدم التقنيات والبيانات الرقمية في إدارة استهلاك الطاقة والمياه والنفايات.
- **الاستثمار في الأوراق المالية الخضراء:** وهي السندات والصكوك التي توجه حصيلتها إلى مشاريع مستدامة خضراء والذي يكون غالبا بناء أصول للطاقة المستدامة، أو تمويل أنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام

5ـــ علاقة الصيرفة الخضراء بالاقتصاد الأخضر ودعم التنمية المستدامة:

بالنظر في الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات الخضراء التي يمكن أن تستثمر فيها المصارف الخضراء وتمولها، نلاحظ العلاقة الكبيرة بينها وبين متطلبات ومبادئ التنمية المستدامة، فهي تمس معظم النواحي الاجتماعية والبيئية ناهيك أيضا عن تحقيق الأهداف الاقتصادية وهي النمو والربحية.

---

[1]) محمد محمود محمد عيسى،وخالد علي العجيلي المحجوبي، الاستثمار في المشاريع الخضراء كآلية لتعزيز التنمية المستدامة، مجلة آفاق لبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 2، 2022، ص ص 120-123

وأيضا: التكنولوجيا الخضراء والحلول البيئية ، من الموقع: https://fastercapital.com/arabpreneur، اطلع عليه بتاريخ: 2024/06/10

ويتمثل دور البنوك في دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر أيضا من خلال النظر في المخاطر وتقييم المشاريع من منظور اقتصادي وبيئي، قبل منح التمويل، وكونها أهم مصدر لتمويل النشاطات الاستثمارية والإنتاجية وحتى الاستهلاكية، فإنها تؤدي دورا فاعلا في تخضير الاقتصاد، وتحقيق التنمية المستدامة.

من جهة أخرى، تسهم المصارف الإلكترونية والمعاملات المالية والخدمية الرقمية (الدفع الالكتروني، السحب من الصراف الآلي ...) بشكل كبير في دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، بحيث توفر بالإضافة إلى الجهد والوقت، كثيرا من التكاليف المرتبطة بالبيئة كتكلفة النقل وتخفيض استهلاك الوقود، وتكلفة الأوراق...

ثانيا_ نموذج عن الصيرفة الخضراء _ تجربة الإمارات:

تعد الإمارات سبّاقة في تبني معايير ومبادئ الاستدامة في القطاع المصرفي والمالي، حيث قامت بإطلاق تصريحات أبوظبي ودبي للتمويل المستدام في العامين 2016 و2019. كما أعلنت عن المبادئ الإرشادية للتمويل المستدام لتعزيز تطوير سوق مالي أخضر في العام 2020 والإطار الوطني للتمويل المستدام في العام 2021.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر دولة الإمارات من أوائل الدول التي تضع تقارير الاستدامة ضمن الإفصاحات الأساسية والملزمة لشركات المساهمة العامة المدرجة في الأسواق المالية، الأمر الذي يعكس الأهمية التي تمنحها الجهات التنظيمية لمبدأ الاستدامة.

ويأتي تركيز القطاع المصرفي على الحلول المستدامة في ظل الإشراف المباشر من البنك المركزي ومجموعة عمل التمويل المستدام، والتي يتركز عملها على مجالات الإفصاح والحوكمة وإدارة المخاطر والتصنيف في ما يتعلق بمخاطر تغير المناخ[1]

ويساهم القطاع المالي والمصرفي في تخضير الاقتصاد في الإمارات من خلال : إصدار الأوراق المالية الخضراء (سندات وصكوك) وأيضا من خلال منح التمويل الأخضر لمشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة

1_ السندات والصكوك الخضراء المصرفية في الإمارات

[1] العرب، ارتفاع مساهمة البنوك الإماراتية في تمويل المشاريع الخضراء، يوم 22 /8 /2023، من الموقع :
https://www.alarab.co.uk/ارتفاع-مساهمة-البنوك-الإماراتية-في-تمويل-المشاريع-الخضراء، اطلع عليه بتاريخ: 2024/6/10

تعدّ المؤسسات المصرفية والمالية في الإمارات من أبرز الجهات التي بادرت إلى إصدار الصكوك والسندات الخضراء، والتي وصل حجمها في السوق المحلية إلى نحو 62.4مليار درهم (17 مليار دولار) خلال السنوات الماضية

ومن بين البنوك المصدرة للسندات أو الصكوك الخضراء في الإمارات، بنك الإمارات دبي الوطني بقيمة 750 مليون دولار، بنك دبي التجاري بقيمة 500 مليون دولار، بنك دبي الإسلامي بقيمة 750 مليون دولار، ومصرف أبو ظبي الإسلامي بقيمة 500 مليون دولار

وقد تصدرت دولة الإمارات جداول السندات الإقليمية الخضراء بقيمة بلغت 10.7 مليار دولار خلال عام 2023 بزيادة بلغت نسبتها 170 بالمئة، لتمثل حوالي 45 بالمئة من إجمالي إصدارات السندات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1]

2ـــ التمويل المصرفي الأخضر في الإمارات

تمكن القطاع المصرفي والمالي الإماراتي من تحقيق إنجازات ملحوظة في تطوير الحلول المصرفية المستدامة بما يتماشى مع إستراتيجية الدولة لخفض الانبعاثات وتحقيق **الحياد المناخي** بحلول العام 2050 ومع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وكشف اتحاد مصارف الإمارات أن إجمالي التمويل الأخضر لستة بنوك محلية بلغ نهاية العام 2022 أكثر من 190 مليار درهم (51.8 مليار دولار)، وهي تتجه إلى زيادة مساهمتها في تنمية هذا المجال الواعد

وخصصت القروض التي قدمها بنك أبوظبي الأول وبنك أبوظبي التجاري وبنك الإمارات دبي الوطني وبنك دبي الإسلامي وبنك المشرق ومصرف أبوظبي الإسلامي لمشاريع متنوعة في مجال الطاقة المتجددة وتحويل النفايات إلى طاقة والتكنولوجيا الخضراء[2].

الخاتمة:

أهم النتائج المتوصل إليها:

---

[1]) العربية sky news، الإمارات تتصدر إقليميا إصدارات السندات الخضراء في عام 2023، بتاريخ 25 جانفي 2024، من الموقع:
https://www.skynewsarabia.com/business/16882932023-عام-الخضراء-السندات-إصدارات-إقليمياً-تتصدر-الإمارات-

[2]) العرب ، مرجع سابق

ـــ تكريس مبادئ الاقتصاد الأخضر ينعكس إيجابيا ليس فقط على البيئة والمحيط، بل حتى على المجتمع خاصة الطبقات الفقيرة، من خلال مبدأي العدالة والاعتدال، وأيضا من خلال توفير مناصب عمل في المنشآت الجديدة المرتبطة بالاستثمارات الخضراء؛

ـــ تعد البنوك مصدر التمويل الأساسي والرئيس لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي يمكن أن تكون أداة لدعم الاقتصاد الأخضر من خلال منتجات مالية وخدمية متنوعة وشاملة لمختلف مجالات النشاط الاقتصادي ولمختلف فئات المجتمع؛

ـــ يساعد التحول الرقمي للبنوك في دعم الاقتصاد الأخضر، إذ يوفر بالإضافة إلى الجهد والوقت، تكاليف الانتقال إلى البنك، وتكاليف استهلاك الأوراق؛

ـــ تعتبر دولة الإمارات من الدول الرائدة عالميا في تبني الاقتصاد الأخضر، وقد ساهم القطاع المصرفي والمالي بشكل كبير في دعم تخضير الاقتصاد، بتمويله لمشاريع نظيفة ومستدامة ضخمة رتب البعض منها الأولى من نوعها عالميا.

ـــ يمكن للجزائر الاقتداء بالدول التي خطت خطوات عملاقة في مجال الاقتصاد الأخضر، ومنها الإمارات، فالجزائر لها من المؤهلات المالية والمادية والبشرية الكافية لإعادة تسيير وتوجيه الاقتصاد وفق متطلبات التنمية المستدامة.

ـــ يشكل القطاع المصرفي والمالي منفذ فعال للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، يتمثل دور البنوك في تمويل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في فتح الاستثمارات الخاصة بذلك بشكل مباشر، وأيضا بحساب المخاطر وتقييم المشاريع من منظور اقتصادي وبيئي قبل اتخاذ قرارات منح التمويل.

التوصيات:

ـــ ضرورة تغيير النظرة التقليدية للبنوك، وإصدار القوانين والتشريعات الملزمة للبنوك للقيام بواجبها اتجاه المسؤولية البيئية والاجتماعية، والإفصاح عنها في تقاريرها السنوية

ـــ يجب أن تؤدي البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية دورا فاعلا في تعميم التمويل الأخضر، عن طريق وضع مقاييس جادة لقياس المخاطر البيئية واعتمادها في تقييم المشاريع ودراسات الجدوى.

ـــ إلزام البنوك التجارية باعتماد أنشطة الصيرفة الخضراء في الممارسات اليومية لتقليص البصمة الكربونية.

ـــ دعم التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية المصرفية خاصة الدفع الالكتروني ، للتقليل من المخاطر البيئية المرتبطة باستخدام وسائل النقل والأوراق

ـــ ضرورة التثقيف ونشر الوعي البيئي في المجتمع.

ـــ إصلاح السياسات المالية خاصة الضريبية منها، والتشريعات والقوانين بما تواكب مبادئ ومرتكزات الاقتصاد الأخضر.

المراجع:

1) محمد فتحي عبد الغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة ، 2020،

2) الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة ، من الموقع :
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/،

3) خالد هاشم عبد الحميد، الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 36، ع 2، 2022،

4) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر :مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر - مرجع لواضعي السياسات ، 2011 ، من الموقع : www.unep.org/greeneconomy،

5) محمد فرحات، العمود الفقري للاستدامة...ماذا تعرف عن الاقتصاد الأخضر، نشر بتاريخ: 2022/1/16، https://al-ain.com/article/backbone-sustainability-green-economy :،

6) قرفي مروة، طبايبية رمزي، الصيرفة الخضراء كتوجه حديث لدعم الانتقال نحو الانتقال الأخضر، بنغلاديش أنموذجا، مجلة الإبداع، المجلد 14 ، العدد 1، 2024،

7) البنك المركزي المصري، الصيرفة الخضراء، ص 2، من الموقع:
https://training.ebi.gov.eg/literacy.الصيرافة الخضراء – اللغة العربية/pdf

8) أيمن صالح، التمويل الأخضر ، سلسلة كتيبات تعريفية ، العدد 36، صندوق النقد العربي، 2022،

9) محمد محمود محمد عيسى،وخالد علي العجيلي المحجوبي، الاستثمار في المشاريع الخضراء كآلية لتعزيز التنمية المستدامة، مجلة آفاق لبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 2، 2022،

10) التكنولوجيا الخضراء والحلول البيئية ، من الموقع:
https://fastercapital.com/arabpreneur،

11) العرب، ارتفاع مساهمة البنوك الإماراتية في تمويل المشاريع الخضراء، يوم 22 /8 /2023، من الموقع : https://www.alarab.co.uk/ارتفاع-مساهمة-البنوك-الإماراتية-في-تمويل-المشاريع-الخضراء

12) العربية sky news، الإمارات تتصدر إقليميا إصدارات السندات الخضراء في عام 2023، بتاريخ 25 جانفي 2024، من الموقع:
https://www.skynewsarabia.com/business/1688293-الإمارات-تتصدر-إقليمياً-إصدارات-السندات-الخضراء-عام-2023